

مقدمة

ينص مبدأ الاستحقاق الذي درسناه في الوحدة الأولى على الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات التي تخص السنة سواء حصلت أو لم تحصل، كما أن جميع المصروفات التي تخص السنة تؤخذ في الاعتبار سواء دفعت أو لم تدفع. كما أن مبدأ المقابلة ينص على تحميل الفترة المحاسبية بما يخصها من المصروفات التي ساهمت في تحقيق الإيرادات التي تخص نفس الفترة بغض النظر هل تم دفع هذه المصروفات أم لا. الهدف من هذه المبادئ محاولة تحديد نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي بشكل سليم.

إلا أن المنشأة أثناء قيامها بنشاطها قد تلتزم ببعض العقود مع عملائها ومورديها بما لا ينسجم مع هذه المبادئ، ومن أمثلة ذلك:

- قد يستحق على المنشأة بعض المصروفات التي تخص السنة ولكنها لم تسدد.
- قد تقوم المنشأة بسداد بعض المصروفات لأكثر من سنة مالية.
- قد تقوم المنشأة بتنفيذ بعض العقود خلال السنة المالية ولكنها لم تستلم كامل قيمة هذه العقود.
- قد تستلم المنشأة مبالغ مقدما لعقود سوف تنفذها في المستقبل (أي تخص أكثر من سنة مالية).

ولكي يتم تصحيح هذا الوضع فلا بد من إجراء بعض التسويات لتعديل أرصدة الحسابات حتى يمكن التوصل إلى نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي بشكل سليم.

أنواع قيود التسويات

أولاً: المصروفات:

١ - المصروفات المستحقة:

وهي المصروفات التي تخص السنة المالية ولم يتم سدادها بعد ولم تسجل في الدفاتر، مثل الرواتب والأجور، الإيجارات. فيجب تحديد قيمة هذه المصروفات وإضافتها للمصاريف الأخرى بقائمة الدخل حتى تظهر نتيجة النشاط (ربح/خسارة) بصورة سليمة، كما يجب أن تظهر المصروفات المستحقة (كالتزام